

الحدث

داود رمال
aborami20@hotmail.comثلاث سنوات على انفجار مرفأ بيروت
الحقيقة المجردة هي الحلّ الوحيد

لا يزال عصف انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 يتردد بموجاته الانسانية والقضائية والسياسية والاعمارية. على الرغم من مضي ثلاث سنوات على الانفجار، الا ان المشهد ما زال حاضرا بقوة في عقول اللبنانيين ووجدانهم، باعتباره الانفجار الاكبر والاطخر بنتائجه المدمرة وتداعياته في التاريخ الحديث

تأتي الذكرى الثالثة هذا العام والوطن يعيش في ظل فراغ يتمدد في مفاصل الدولة، مع خلو سدة الرئاسة الاولى، واستمرار توقف مسار التحقيق في الانفجار الكارثي، حيث دخلت عوامل اخذت الامور في اتجاهات مختلفة. وقد وضعت القضية في خانة الانقسام الداخلي الذي طاول كل شيء، ولم يسلم منه اي قطاع او مؤسسة او سلطة.

صحيح ان هذا اليوم تحول الى يوم حداد في انتظار احقاق العدالة، الا ان الاخطر هو ان يتحول مع تقادم السنين الى يوم عطلة لا اكثر ولا اقل يضاف الى ايام العطل الكثيرة في الروزنامة اللبنانية.

في 4 آب 2020، هز انفجار ضخم العاصمة بيروت متسببا باستشهاد عشرات الاشخاص وجرح الالاف، مع دمار هائل، وقدرت قوة الانفجار بانها تعادل قوة قنبلة نووية "تكتيكية"، لان كمية نيترات الامونيوم الموجودة في العنبر رقم 12 منذ اكثر من 6 سنوات قبل الانفجار كانت مهمة وبلا توضيب، وقوة الانفجار تعادل ما بين 600 و800 طن من مادة (TNT)، وما جرى كان اشبه بانفجار قنبلة نووية صغيرة، ما ادى الى عشرات الشهداء والاف الجرحى وتدمير الالف المساكن والمؤسسات والمحال والمباني او تضررها، يبعد بعضها عشرات الكيلومترات عن مركز الانفجار.

بعد زلزال عام 1956، صار اللبنانيون يتداولون تعبير "سنة الهزة"، لما خلفه ذلك الحدث من اثر في وعيهم. ويوم 4 آب 2020 حفظ كيوم لحدث لا توصف فداحته. شحنة النيترات التي ادت الى جريمة 4 آب في حق بيروت وعموم لبنان، كانت موجودة في المرفأ منذ عام 2013 بقرار قضائي لبناني. حينذاك، كانت سفينة مولدوفية آتية من جورجيا في طريقها الى الموزنبيق مرت بالمياه اللبنانية، حيث تعرضت لعطل. بعد ذلك، تقدم عدد من الدائنين بشكاوى قضائية ضد مالكي السفينة، فاحتجز القضاء الشحنة التي بقيت في العنبر رقم 12.



ماذا عن ابرز المحطات التي تلت انفجار 4 آب 2020؟

يوم الثلاثاء 4 آب 2020 عند الساعة 6:08 مساء، وقع الانفجار الاول اثر نشوب حريق في العنبر 12، وتلاه انفجار هائل، نتجت منه دائرة دخانية ضخمة كسحابة الفطر، وهزت ارتداداته الصادمة بيروت، وسمعت اصدائه في قبرص قدر علماء ان ضغطه يوازي قوة 3.3 درجات على مقياس ريختر. نجم ذلك عن انفجار اطنان من مادة نيترات الامونيوم، هي جزء من حمولة تقدر بـ2750 طنا، مخزنة منذ 2014.

تسبب الانفجار بمقتل نحو 217 شخصا، واكثر من 6 الاف جريح، وشرذ نحو 300 الف عائلة من منازلها المدمرة، وسبب دمارا هائلا ببيروت، وقدرت الخسائر بمليارات الدولارات.

في 6 آب 2020 كان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، اول مسؤول اجنبي يزور بيروت لتفقد مسرح الانفجار، وقد تجول في الاحياء المنكوبة، وخطب الناس مباشرة واستمع الى مطالبهم.

وسلكت جريمة الانفجار المسار القضائي بعدما احوالها مجلس الوزراء الى المجلس العدلي الذي تعتبر احكامه مبرمة، وفي 13 آب 2020 تسلم قاضي التحقيق العسكري الاول بالانابة فادي صوان مهامه محققا عدليا في جريمة الانفجار، باقتراح وزيرة العدل في حينه ماري كلود نجم، وموافقة مجلس القضاء الاعلى.

بعد اقل من شهر على زيارته الاولى الى لبنان، وصل في الاول من ايلول 2020 الرئيس ماكرون في زيارة ثانية الى بيروت، تزامنت مع ذكرى مئوية لبنان الكبير الاولى.

استمرت زيارته ليومين والتقى ممثلي الافرقاء السياسيين في قصر الصنوبر. واعلن ماكرون عن مبادرة فرنسية لانقاذ الوضع المتدهور في لبنان والذي ازداد تدهورا مع انفجار المرفأ الشريان الاقتصادي والمالي الحيوي والاساسي للبنان، الا ان المبادرة لم تعمر طويلا بعدما فسرها كل فريق سياسي لصالحه وعلى طريقته.

في 19 كانون الاول 2021 قام الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش بزيارة تضامن الى لبنان استمرت اربعة ايام، ودعا المسؤولين

السياسيين الى توحيد صفوفهم من اجل ايجاد حلول للامات التي تعصف بالبلاد.

في 18 شباط 2021 كفت محكمة التمييز الجزائرية يد القاضي صوان على خلفية دعاوى الاتياب في حقه، بعد ان ادعى في كانون الاول على الرئيس حسان دياب و3 وزراء سابقين هم علي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس، ولم يمثلوا امامه، وتم تعيين القاضي طارق البيطار محققا عدليا.

لم يطل الامر، وبدأت الانتقادات اللاذعة

فرضية الاستهداف الجوي
لمرفأ بيروت اسفطها تقرير
المحققين الفرنسيين



العنبر الرقم 12 ادى الى اندلاع الحريق، ثم وقع الانفجار. الثانية، حصول عمل امني او ارهابي متعمد داخل المرفأ سبب الكارثة، سواء لجهة ادخال النيترات وتخزينها او استغلال وجودها لتفجيرها.

كل هذه الفرضيات لا تزال تدور في حلقة مفرغة مع توقف التحقيق، اذ انقضت السنة الثالثة على انفجار مرفأ بيروت. تم الانتهاء من التحقيقات ورسم مسار وصول النيترات مروراً بتخزينها وصولاً الى انفجارها. لكن القرار الظني لم يصدر بعد، ووحده صدور هذا القرار كفيل بنقل القضية الى مسارها الطبيعي في المجلس العدلي الذي يباشر جلسات المحاكمة والاستماع الى الشهود، وصولاً الى اصدار الاحكام المبرمة. الحقيقة المجردة هي الحل الذي لا يختلف عليه احد. مثل الشمس تشرق من الشرق وتغرب من الغرب مهما كانت الانقسامات والتوجهات التي تتحكم بالواقع اللبناني. هذه الحقيقة لا يختلف عليها اثنان كونها بالنسبة الى كل الناس حقيقة مجردة.

الانقسام السياسي حول مسار التحقيق، انتقل دمويًا الى الشارع وتحول الى انقسام قضائي

الامور، وظهر بموقف العاجز عن المبادرة او اتخاذ القرار بعدما انتقل الانقسام الى داخله. ماذا عن فرضيات التحقيق؟ منذ بدء التحقيق، وضع المحقق العدلي امامه فرضيات عدة من بينها فرضية الاستهداف الجوي التي اسقطها تقرير المحققين الفرنسيين الذين قدموا الى لبنان بعد الانفجار واجروا تحقيقات ميدانية في موقع الانفجار واعدوا تقريراً مفصلاً بهذا الخصوص. بقيت فرضيتان: الاولى، حصول خطأ في اثناء عملية تلحيم باب

الى الشارع، انتقل ايضا الى قصر العدل، حيث انقسم القضاة في ما بينهم. وتحول الكباش السياسي الى كباش قضائي ليدخل بعدها ملف التحقيق مرحلة العرقلة. قدمت طلبات تحمية وارتياب ومخاصمة من معظم السياسيين المدعى عليهم. وفي كل مرة، كان يتخذ قرار برد الطلب، كان يعاجل المحقق العدلي بطلب جديد لاستبعاده، تسبب ذلك بشلل في الملف. جمد المسار القضائي في الوقت الذي اصر فيه المحقق العدلي على عدم التنحي، معلناً تمسكه بالملف حتى الرمي الاخير.

التطور البارز في القضية كان في 25 كانون الثاني 2023، كان يوم قرر المدعي العام التمييزي غسان عويدات اخلاء سبيل جميع الموقوفين في قضية انفجار مرفأ بيروت، واستدعى المحقق العدلي طارق البيطار للمثول امامه اثر الادعاء عليه بتهمة "التمرد على القضاء واغتصاب السلطة"، وقرر منعه من السفر. في ظل كل هذه التطورات، لم يستطع المجلس الاعلى للقضاء مسك زمام



تشرين الاول 2021، خرجت تظاهرة في اتجاه قصر العدل مطالبة باقالة البيطار، وسرعان ما وقعت مواجهات مسلحة استخدمت فيها الرشاشات الخفيفة وقذائف "ار بي جي" في منطقة الطيونة الواقعة بين الشياح وعين الرمانة، وهذه المنطقة لها في ذاكرة اللبنانيين ذكرى مؤلمة كون شرارة الحرب الاهلية في العام 1975 انطلقت منها بعد حادثة بوسطة عين الرمانة. استمرت الاشتباكات ساعات، وكان تدخل حاسم للجيش ادى الى توقفها بعدما اسفرت عن سقوط 6 ضحايا و33 جريحاً.

ما حصل في الطيونة، نقل الانقسام الى اهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت، الذين حافظوا على تماسكهم من اي خلافات او تباينات في وجهات النظر قبل 14 تشرين الثاني 2021. الا ان هذا اليوم تحول الى يوم مفصلي في تاريخ حراكهم، وانتقل التسييس الى صفوف الاهالي الذين انقسموا الى حراكين ولكل حراك منطلقاته واهدافه. بعدما انتقل الانقسام حول مسار التحقيق

ميقاتي في 13 تشرين الاول 2021 الى ارجاء جلسة مقررة لمجلس الوزراء بعدما رفض وزراء حضورها الا اذا تم ادراج بند في جدول الاعمال لاقالة القاضي البيطار. وفي اليوم عينه، تم توجيه دعوة الى الناس للنزول الى الشارع ضد هذا القاضي. في اليوم التالي، 14

توجه الى القاضي البيطار، وصولاً الى اتهامه بالانحياز وتسييس الملف. وطالب فريق وازن في الحكومة بعزله، بعدما سلك ذات اسلوب القاضي صوان، وازداد الادعاء على السياسيين ادعاء على قادة الاجهزة الامنية. مما اضطر رئيس الحكومة نجيب

